

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٦٨

الثلاثاء، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد/تاولا	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد أرسيا بيباس
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شو تشونغ شينغ
	فرنسا	السيدة غويغان - محسن
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1628519 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما كل من السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسفير رملان بن إبراهيم، الممثل الدائم للمليزيا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المعنية بليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر: أود أن أتكلم بالعربية. أنا اتمنى لكل المسلمين وللشعب الليبي خصوصاً كل عام وأنتم بخير. عيد الأضحى هو يوم المصالحة ويوم السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضاً تهنئة نيوزيلندا على توليها رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي.

لقد أصبحت التناقضات في ليبيا أكثر وضوحاً منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس (انظر S/PV.7706). فبالبلد

يعج بإمكانات هائلة، وموارد طبيعية عظيمة وشباب متعطش لإعادة تشكيل مستقبله. ولكن بدلا من الاستفادة من كل هذه النعم، يصطف الرجال والنساء في ليبيا في طوابير طويلة في القبط أمام المصارف لسحب مبالغ يومية محدودة يبلغ أقصاها ٢٠٠ دينار - حوالي ٤٠ دولارا - لتغطية التكاليف المتزايدة للضروريات الأساسية.

وفيما يواجه الشباب آفاقاً محدودة لكسب المعيشة واستشراء انعدام الأمن وانتشار الفساد، فإن مغادرة البلد أو الانضمام إلى الجماعات المسلحة قد يشكلان إجراء كبيراً بالنسبة لهم. وهذا ليس الأساس الذي يبني عليه بلد مستقر. لقد حان الوقت ليتكاتف الليبيون للإسراع في معالجة المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية الملحة في ليبيا.

ونظراً للأحداث العسكرية التي وقعت مؤخراً، أود أن أطلع المجلس بإيجاز على النقاط الأربع التالية: أولاً، الحالة الأمنية المثيرة للقلق؛ ثانياً، الزخم السياسي الناجم عن القرار الذي اتخذ مؤخراً مجلس النواب؛ ثالثاً، الحاجة إلى المصالحة الوطنية؛ ورابعاً، الخيار الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، عشية عيد الأضحى عانى السلام الهش في منطقة الهلال النفطي في ليبيا من ضربة شديدة حينما شنت الوحدات التابعة للجيش الوطني الليبي، بقيادة اللواء خليفة حفتر، هجوماً على الموانئ والمراكز النفطية في منطقة الهلال النفطي. وكانت هذه المنطقة تحت سيطرة القوات الموالية للمجلس الرئاسي. وقد كنت قلقاً من إمكانية حدوث هذا. وهذا التطور سيفاقم من عرقلة الصادرات النفطية، ويحرم ليبيا من مصدر دخلها الوحيد وسيعمل على توسيع نطاق الشقاق في البلد. يجب أن يتوقف ذلك. إن الموارد الطبيعية الليبية مُلكٌ لجميع الليبيين. يجب حمايتها وتصديرها بشكل قانوني تحت سلطة المجلس الرئاسي. وإلا سيدفع الليبيون الثمن.

والآن، يجب تأسيس السلطة المدنية والعسكرية في سرت، كما تجب استعادة الأمن. وبغية تحقيق هذا الهدف، قمنا بعقد اجتماع مع الوزراء الرئيسيين في حكومة الوفاق الوطني الأسبوع الماضي بغية وضع خطة لما بعد تحرير سرت. وينبغي أن تكون جهود إعادة الإعمار في سرت نموذجاً يحتذى به لأماكن أخرى، مثل بنغازي. ولعل المجلس يتذكر مناقشاتنا المستمرة من أجل صندوق إعادة إعمار بنغازي بعد استعادة الأمن.

لا تزال ليبيا نقطة الانطلاق لآلاف المهاجرين. ففي هذا العام وحده وصل ١١٢ ٠٠٠ مهاجر إلى شواطئ إيطاليا من ليبيا. وغرق ثلاثة آلاف مهاجر في البحر الأبيض المتوسط، فيما لقي عدة آلاف حتفهم في الصحراء وهم في الطريق. إن هذه الخسارة التي لا معنى لها للعديد من الأرواح البشرية هي ببساطة أمر غير مقبول.

إن المعركة ضد الإرهاب وتدفق المهاجرين يشكلان أعراضاً لافتقاد ليبيا لمؤسسات أمنية موحدة وفعالة: مؤسسات لتأمين حدود ليبيا، ومؤسسات لمراقبة تداول الأسلحة، ومؤسسات لتفكيك الشبكات الإجرامية التي يقع الضعفاء فريسة لها.

لا يزال الوضع الأمني في طرابلس هشاً للغاية. وفي هذا السياق، أرحب بتسمية قادة الحرس الرئاسي. فهذه تعد الخطوة الأولى نحو وضع الوحدات الأمنية الليبية الجديدة تحت السلطة الكاملة للمجلس الرئاسي.

في ٥ آب/أغسطس، قمنا بعقد الاجتماع رفيع المستوى الأول حول الأمن بحضور أكثر من ٥٠ من الأطراف الأمنية الليبية الفاعلة الرئيسية لمناقشة مقترحات تحسين الأمن في طرابلس وفي البلد. غير أنه لن يكون بالإمكان تحقيق المزيد من التقدم إلا إذا اتفقت جميع الأطراف الأمنية الليبية الفاعلة من الشرق والغرب والجنوب على سلسلة قيادة موحدة حيث يكون المجلس الرئاسي القائد الأعلى للجيش الليبي. وهذا يتطلب انخراطاً نشطاً والتزاماً من جانب المجتمع الدولي.

ولذلك دعوت إلى الوقف الفوري لأعمال القتال، وقمت بحث جميع الأطراف على تجنب إلحاق أي ضرر بالمنشآت النفطية. كما قمت ببحثهم أيضاً على احترام القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) الذي يعترف بالمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني باعتبارها السلطة التنفيذية الوحيدة لليبيا. ويجب حل الخلافات عن طريق الحوار لا القوة العسكرية. وقد سعت مرات عديدة للقاء اللواء حفتر لتشجيعه على تبني الحوار. لكن باءت محاولاتي المتكررة حتى الآن بالفشل.

أما من الجانب الإيجابي، فقد أحرزت القوات الموالية للمجلس الرئاسي تقدماً هائلاً على صعيد إخراج تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من آخر معاقله بليبيا، في سرت. وفي القريب العاجل لن يكون لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أي سيطرة على مناطق في ليبيا. غير أن التهديد الإرهابي في ليبيا وخارجها سيظل قائماً وسيطلب اليقظة المستمرة. وأود أن أشيد بأكثر من ٥٠٠ من الليبيين الشجعان الذين ضحوا بأرواحهم، وب ٢ ٥٠٠ آخرين أصيبوا في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سرت. ولكن من المهم أن أعرب عن تعاطفي مع العديد من الآلاف الذين سقطوا أثناء مكافحة آفة الإرهاب في أجزاء أخرى من ليبيا، وخاصة بنغازي.

وأود أيضاً أن أشكر الذين أيدوا عملية تخليص سرت من الإرهاب بناء على طلب من المجلس الرئاسي، ولا سيما الولايات المتحدة على دعمها الجوي، الذي أدى بلا شك إلى إنقاذ العديد من الأرواح حيث تم ضرب العديد من السيارات المفخخة قبل أن تصل أهدافها، كما أنه عزز قدرة المجلس الرئاسي على إلحاق لبهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية في سرت.

كما أود أن أشكر الدول الأعضاء التي قدمت الدعم الطبي، إما على أراضيها أو في داخل ليبيا. إن المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية هي معركة بقيادة ليبية، غير أن هزيمة داعش في ليبيا ستعود بالنفع على المنطقة بأسرها.

المعنية الرئيسية، وأكرر طلبي بتخصيص ٣٠ في المائة من المناصب للنساء.

ثانياً، على مجلس النواب أن يجتمع بحضور جميع أعضائه في جو خالٍ من التخويف لمناقشة التعديل الدستوري والمصادقة على حكومة الوفاق الوطني. وسوف أستمّر في تشجيع جميع أعضاء مجلس النواب، بمن فيهم المقاطعون، على الالتحاق بجلسات المجلس.

وأدعو كذلك إلى وجود مراقبين ليبيين ودوليين، ليكونوا مثلاً من جامعة الدول العربية ومنظمات أخرى، خلال هذه الجلسات الحاسمة لمجلس النواب.

وإنني أحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على إظهار الحنكة والقيادة الحقة والتماسك من أجل رجال ونساء وأطفال ليبيا الذين لا يريدون سوى استعادة حياتهم.

وأنتقل إلى نقطتي الثالثة: مسألة المصالحة الوطنية. في ٣١ آب/أغسطس، بدأت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جولة من المناقشات مع خبراء ليبيين ودوليين بشأن المصالحة الوطنية. وما هذه سوى خطوة أولى صغيرة من عملية سوف تفضي إلى تضييد جراح الماضي. إذ علينا أن نساعد الليبيين لأن يجدوا في أنفسهم الرغبة في الصفح وتجاوز الماضي وبناء مستقبل جديد معاً. ولن تنجح المصالحة إذا لم يشارك الجيل القادم بفاعلية. إن ٧٠ في المائة من سكان ليبيا هم تحت سن ٣٥ سنة، ولا بد من إعطاء هذا الجزء الأساسي من المجتمع الفرصة لإبداء رأيه وتمكينه من تشكيل مستقبل ليبيا. إن هجرة الأدمغة مشكلة خطيرة في ليبيا.

ومن بين الأمثلة المهمة على المصالحة التي أود أن أتطرق إليها هو الاتفاق الذي تم توقيعه بين ممثلي مدينتي مصراتة وتاورغاء قبل أسبوعين في ٣١ آب/أغسطس. فهذا الاتفاق هو نتاج أشهر من جهود شجاعة ودؤوبة بذلها الطرفان، بتيسير من شعبة حقوق الإنسان في البعثة، وأود أن أهنئ جميع

دعوني أنتقل الآن إلى النقطة الثانية: التطورات السياسية. يعدّ تشكيل حكومة وفاق وطني فعالة أمراً بالغ الأهمية للفترة الانتقالية في ليبيا. فبعد أشهر من الجمود السياسي، قرر مجلس النواب في ٢٢ آب/أغسطس رفض حكومة الوفاق الوطني الحالية. ومع ذلك، فإن هذا القرار يمثل فرصة جديدة للمجلس الرئاسي لطلب الموافقة على حكومة وحدة وطنية.

ولا بد الآن من بذل الجهود لضمان أن يعمل مجلس النواب والمجلس الرئاسي معاً نحو تحقيق هذا الإنجاز الهام. وفي هذا الصدد، لا يزال دور الحوار السياسي الليبي يحتفظ بأهميته. ومنذ آخر تقرير قدمته إلى المجلس، عقدت اجتماعين للحوار السياسي الليبي بغية إيجاد مساحة سياسية إضافية والتحفيز على إيجاد مخرج من المأزق السياسي. وبالرغم من الاختلافات في الرأي حول الاتفاق السياسي الليبي، نرى أن حتى المنتقدين والمعارضين يشيدون بإطاره العام وقيمه. لذا فإنه يبقى الطريق الوحيد للمضي قدماً في المرحلة الانتقالية في ليبيا. لا يوجد بديل.

وفي هذا المقام، أود أن أشكر الدول الأعضاء على وحدتها ودعمها للاتفاق السياسي الليبي، ولا سيما دعمها السياسي القوي للمجلس الرئاسي. ومع ذلك فمن المهم أن ينعكس هذا الدعم السياسي من خلال الممارسة على أرض الواقع، ومن جانب الجميع في ليبيا وخارجها. وينبغي عدم دعم المؤسسات الليبية الموازية غير الخاضعة لسلطة حكومة الوفاق الوطني؛ ولا ينبغي أن ييسط السجاد الأحمر لهذه المؤسسات.

وخلال الاجتماع الأخير للحوار السياسي الليبي الذي عُقد الأسبوع الماضي يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر، تمت مناقشة الأمور التالية واقتراح السبل السياسية الكفيلة للمضي بها قدماً.

أولاً، يتعين على المجلس الرئاسي اغتنام فرصة عودة العضوين المقاطعين كي يصبح مؤسسة فعالة. وينبغي لجميع الأعضاء الاتفاق على لائحة منقحة لوزراء الحكومة الآن. وأرحب بنية المجلس الرئاسي التشاور مع الأطراف الليبية

المشاركين فيه. ويسعدني أنه بعد سنوات عديدة سوف يتمكن النازحون أخيراً من البدء في العودة إلى ديارهم قبل نهاية العام. ينبغي أن يعطي هذا الاتفاق الأمل لجميع النازحين داخل البلد البالغ عددهم ٤٣٥ ٠٠٠ نازح.

انتقل إلى نقطتي الأخيرة التي غالباً ما يتم إغفالها: الوضع الاقتصادي. جميع الجهود التي نبذلها لا يمكن أن تنجح إلا إذا عمد الليبيون إلى معالجة الأزمة الاقتصادية المتنامية في البلد. ليبيا بلد غني بالموارد، غير أن اقتصادها على شفا الأهيار. فإنتاج النفط في أدنى مستوياته على الإطلاق إذ لا يتم إنتاج سوى حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ برميل يومياً،

بالمقارنة مع ١,٤ مليون برميل بعد الثورة. فيما يبلغ الإنفاق الحكومي على الرواتب والإعانات ٩٣ بالمائة من ميزانية الحكومة الإجمالية، ويوجد ١,٦ مليون من أصل ٦ ملايين ليبي - أي أكثر من شخص واحد لكل أسرة - مدرج على جدول الرواتب الخاص بالبنك المركزي. إن البلد يعاني من عجز في الميزانية يبلغ ٧٥ بالمائة.

وأسفر عن هذا فرض ضوابط صارمة على رأس المال، ونقص في السيولة. وخلق ذلك شعوراً بالإحباط لدى الليبيين لعدم قدرتهم على الوصول إلى أموالهم ولأن عملتهم تفقد قيمتها بشكل سريع. لذا فإن أساسيات الاقتصاد بحاجة إلى معالجة وبشكل عاجل. ولن يكون بوسع ليبيا الاعتماد لفترة طويلة على احتياطاتها الأجنبية. لا بد لاقتصاد الحرب أن يفسح المجال لاقتصاد السلام. ويجب أن يتم استئناف إنتاج النفط وأن يكون الإنفاق متناسباً مع احتياجات البلد. ومن أجل القيام بذلك، يتحتم فتح خطوط الأنابيب وتوحيد المؤسسات المالية الليبية والموافقة على الميزانية الوطنية.

إن ليبيا تقف على مفترق طرق. فبينما تنفتح آفاق سياسية ويجري إحراز تقدم في مجال مكافحة الإرهاب، فإن الانقسامات السياسية الكامنة وراء الصراع تعمق. اليوم

أكثر من أي وقت مضى، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات قوية لإقناع الأطراف المعنية الليبية ببناء مؤسسات منفتحة وتشاركية وقادرة على تلبية احتياجات جميع مواطنيها.

أخيراً، أود أن أتوجه بالشكر لزميل عزيز سوف يغادر البعثة، وهو نائب الممثل الخاص للأمم العام، علي الزعترى، على الخدمة المتميزة التي قدمها بصفته المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في ليبيا.

فتحليله الثاقب وإصراره على الدعوة الدائمة إلى حماية الضعفاء والمستضعفين في المجتمع الليبي كانت دائماً موضع تقدير. أتمنى له حظاً سعيداً في مواجهة التحديات بالغة الصعوبة التي سيواجهها في مهامه الجديدة كمنسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية في سورية.

وإنني أتطلع إلى الاجتماع الوزاري بشأن ليبيا المزمع عقده في ٢٢ أيلول/سبتمبر على هامش اجتماعات الجمعية العامة لإظهار تماسك المجتمع الدولي وتصميمه على مساعدة الليبيين على ترسيخ المكاسب التي تحققت حتى الآن ومعالجة المسائل الملحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير إبراهيم.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريراً لمجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. ويغطي التقرير الفترة من ٧ حزيران/يونيو إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقد تناولت اللجنة عدداً من المسائل خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن طريق إجراء الموافقة الصامتة، والتي ساعدتها وفقاً للترتيب الزمني.

في ١٥ حزيران/يونيه، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إخطاراً إلى اللجنة بموجب الحظر المفروض على توريد الأسلحة عملاً بالفقرة ١٣ (b) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، ولم تتخذ اللجنة قراراً سلبياً إزاءه.

وفي ٧ تموز/يوليه، تلقت اللجنة رسالة من منسق فريق الخبراء المعني بليبيا، يعرب عن مساهمته في التقرير على النحو المطلوب في القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) بشأن التهديد الذي يشكّله على ليبيا والبلدان المجاورة، بما في ذلك قبالة ساحل ليبيا، المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وقد جرى نشر التقرير الذي يعكس مدخلات الفريق بوصفه الوثيقة S/2016/627.

وتلقت اللجنة رسالة أخرى من منسق فريق الخبراء في ١٤ تموز/يوليه، تقترح استكمال مذكرة اللجنة رقم ٣ للمساعدة على التنفيذ. وفي ضوء اتخاذ القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦)، استكملت اللجنة لاحقاً، في ١٨ آب/أغسطس، تلك المذكرة المتعلقة بالإبلاغ عن كشف محاولات انتهاك حظر توريد الأسلحة والتخلص من المواد الخاضعة للحظر، أو انتهاكه الفعلي.

وتلقت اللجنة رسالة من الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة في ١٥ تموز/يوليه، يبلغها فيها عن مسؤول التنسيق

عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦). وفي ٢٨ تموز/يوليه، أقرت اللجنة باستلام تلك المعلومات ودعت المنسق إلى تقديم إحاطة إلى اللجنة بشأن العناصر الواردة في تلك الفقرة. وفي ١٨ آب/أغسطس، تلقت اللجنة تقريراً عن التنفيذ عملاً بالفقرة ٢٥ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) من الممثل الدائم لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة.

وفي ٢٣ آب/أغسطس، وافقت اللجنة على طلب الاستثناء من حظر السفر لفترة ستة أشهر إضافية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه يمكن الاطلاع على كل من تقرير التنفيذ والمعلومات عن منح الاستثناء من حظر السفر على الموقع الشبكي للجنة.

وأخيراً، تلقت اللجنة في ٢٩ آب/أغسطس، إخطاراً بموجب تدبير تجميد الأصول، عملاً بالفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ولم تعترض عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إبراهيم على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا الموضوع.

رفعت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥.